في الذكرى ٤٤ لقيام الاتحاد

دولة الامارات العربية.. مكانة مرموقة على خارطة الدول المتقدمة

الرياض – واس

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة اليوم الأربعاء العشرين من شهر صفر ١٤٣٧هـ الموافق للثاني من شهر ديسمبر ٢٠١٥م، بالذكرى الرابعة والأربعين لقيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة.

وكانت الانطلاقة التاريخية لهذا الاتحاد قد بدأت بإجماع حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القوين في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م واتفاقهم على الاتحاد فيما بينهم حيث أقر دستور مؤقت ينظم الدولة ويحدد أهدافها. وفي العاشر من شهر فبراير من عام ١٩٧٢م أعلنت إمارة رأس الخيمة انضمامها للاتحاد ليكتمل عقد الإمارات السبع في إطار واحد ثم أخذت تندمج تدريجياً بشكل إيجابي بكل إمكاناتها.

وانتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها سياسة واضحة على مستوى المنطقة الخليجية والعربية والدولية وعملت على توثيق كل الجسور التي تربطها بشقيقاتها دول الخليج العربي ودعمت كل الخطوات للتنسيق معها .

وتحقق هذا الهدف عند إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث احتضنت أبوظبي أول مؤتمر للمجلس الأعلى في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م الذي تم خلاله إعلان قيام مجلس التعاون.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتألف من سبع إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين من أنجح التجارب الوحدوية التي ترسخت جذورها على مدى أكثر من أربعة عقود متصلة ويتميز نظامها بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك نتيجة طبيعية للانسجام والتناغم بين القيادات السياسية والتلاحم والثقة والولاء والحب المتبادل بينها وبين مواطنيها.

واضطلعت دولة الإمارات العربية المتحدة بدور نشط على الساحتين العربية والدولية وعملت بمؤازرة شقيقاتها دول مجلس التعاون لتحقيق التضامن العربي ومواجهة التحديات التي تواجه الأمتين العربية والإسلامية.

كما كان لها دور فاعل في جامعة الدول العربية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة ومجموعة دول عدم الانحياز والعديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية.

وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزات تنموية بفضل الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والبنية الأساسية المتطورة التي أنجزتها والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها والتي ترتكز على الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل القومي في تحقيق التطور الاقتصادي في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي مكانة متقدمة ومرموقة في خارطة أكثر الدول تقدما وازدهارا واستقرارا في العالم بحلولها في المركز الثاني عشر في تقرير التنافسية العالمي الذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" للعام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ م متقدمة بذلك على دول كالدنمارك وكندا وكوريا الجنوبية في إحراز ترتيب الصدارة في العديد من المؤشرات الكلية للتقرير.

وترتبط دولة الإمارات بعلاقات دبلوماسية مع نحو/ ١٩٠ / دولة في العالم في قاراته الست، وحققت الازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي للوطن والمواطنين وأصبحت تتمتع اليوم بحضور قوي ومكانة متميزة كلاعب رئيسي في الخريطة الاقتصادية العالمية، وحافظت للعام الثاني على التوالي على موقعها في المركز الأول عربيا وتقدمت ثلاثة مراكز عالميا لتحل في المرتبة الـ ١٤ في المسح الثاني للأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم للعام ٢٠١٣.

وتبوأت المراتب الأربع الأولى في عدد من مؤشرات تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس " للعام /٢٠١٣ / ٢٠١٤ / خاصة في مؤشرات احتواء أثار التضخم والاستثمار الأجنبي وجودة البنية التحتية وجودة الطرق وغياب الجريمة المنظمة و جودة البنية التحتية للنقل الجوي.. كما حافظت دولة الإمارات منذ عام ٢٠٠٦ على مكانتها المتقدمة في مؤشرات تقارير التنافسية العالمية التي تصنفها من بين أكثر الاقتصادات العالمية تطورا والتي تقوم على منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في الإبداع والابتكار.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة بنحو / ٢٣٦ / ضعفا من / ٦,٥ / مليار درهم فقط عند قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ ليصل / ١,٥٤ / تريليون درهم عام ٢٠١٤ م.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ إلى / ١,٧ / تريليون درهم .. ويعود هذا التطور الهائل في ارتفاع مستويات الناتج المحلي إلى عدة عوامل من أهمها النمو المضطرد لمجمل الأنشطة الاقتصادية للقطاعات غير النفطية في إطار سياسة دولة الأمارات لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

وحققت التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تطورات لافتة نتيجة جملة من التطورات الإيجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية منها سياسة الانفتاح في تجارتها مع مناطق جديدة وصل عددها إلى نحو ٢٠٠ سوقا حول العالم والتطور في البنية التحتية للمطارات الأمر الذي عزز من الموقع الاستراتيجي للإمارات على خريطة التجارة العالمية.

وبلغت التجارة الخارجية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ قيمتها الإجمالية ما مقداره ٥٢٤,٨ مليار درهم مقابل ٥٥٧,٩ مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٣ بانخفاض قدره ٣٣,١ مليار درهم وبنسبة وصلت إلى ٦ بالمائة.

وتشير البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت ٣٤٠,١ مليار درهم في النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٣٤٩,٤ مليار درهم خلال ذات الفترة من عام ٢٠١٣ وبنسبة انخفاض مقدارها ٢,٧ بالمائة فيما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية ٦٣,٣ مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنة بـ ٨٦ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ .

وبنسبة انخفاض مقدارها ٢٦,٤ بالمائة أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت ١٢١,٤ مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنة بـ ١٢٢,٥ مليار درهم خلال عام ٢٠١٣ حيث انخفضت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته ٠,٩ بالمائة.

وتشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري للدولة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري وبقيمة إجمالية مقدارها ٢٢٢,٨ مليار درهم وبنسبة ٤٢,٥ بالمائة من إجمالي قيمة تجارة الدولة مع العالم الخارجي تلتها المجموعة الثانية وبفارق كبير وهي مجموعة الدول الأوروبية وبقيمة مقدارها ١٢٣,٧ مليار درهم وبنسبة ٢٣,٦ بالمائة من مجموع التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها ٤٩,٤ مليار درهم وبنسبة ٩,٤ بالمائة.

وجاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الرابعة وبقيمة إجمالية مقدارها ٤٨,٥ مليار درهم وبنسبة ٩,٢ بالمائة من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معها حوالي ٣٢,٩ مليار درهم تقريبا وبنسبة ٦,٣ بالمائة من إجمالي التبادل التجاري.

أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي ٢٨,٦ مليار درهم تقريبا وبنسبة ٥,٥ بالمائة من إجمالي قيمه التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ وبالنسبة إلى الدول المحيطة فقد بلغت قيمه التبادل التجاري معها حوالي ٥,٩ مليار درهم وبنسبة ١,١ بالمائة من إجمالي قيمة التبادل التجاري أما بالنسبة إلى الدول الأخرى الغير مبوبه فقد بلغ نصيبها حوالي ١٢,٩ مليار درهم تقريبا وبنسبة ٢,٥ بالمائة من إجمالي قيمة التبادل التجاري مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

وبشأن التبادل التجاري السلعي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ أوضح التقرير أن الواردات تمثل نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتشير البيانات إلى أن حجم واردات الدولة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ قد وصل إلى ٣٤٠,١ مليار درهم مسجلة انخفاضا يصل إلى ما نسبته ٢,٧ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣

وتشير البيانات إلى أن القيمة الكبرى كانت في الواردات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد وبلغت قيمتها ٩٠,٥ مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل ١٢٤,٦ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وارتفعت واردات الدولة من الآلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة ولوازمهما إلى ٦٦,٢ مليار درهم خلال الأول من عام ٢٠١٤ مقابل ٥٧ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣.

وأشار التقرير إلى أن ذلك الارتفاع ساهم أيضا في ارتفاع واردات الدولة من معدات النقل حيث وصل إلى ٥٠,١ مليار درهم تقريبا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل ٤٤,٧ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وكذلك ارتفعت الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها حيث بلغت ٢٦,٣ مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل ٢٦ مليار درهم خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٣.

وحسب نتائج بيانات النصف الأول من عام ٢٠١٤ بلغت قيمة الصادرات الوطنية المنشأ نحو ٦٣,٣ مليار درهم مقارنة بـ ٨٦ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ مسجلة انخفاضا وصل إلى ٢٦,٤ بالمائة ويعود السبب الرئيسي إلى انخفاض قيمة الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد حيث بلغت قيمة الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ ما قيمته ٢٣,٣ مليار درهم مقارنة ب ٥٢,٢ مليار درهم نفس الفترة من عام ٢٠١٣ بينما ارتفعت صادرات الدولة من المعادن العادية ومصنوعاتها حيث وصلت إلى ١٣,٥ مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة ب ١١,٣ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣.

كما ارتفعت صادرات الإمارات من اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما إلى ٦,١ مليار درهم خلال النصف الأول عام ٢٠١٤ مقارنة ب ٥ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ بينما ارتفعت صادرات الدولة من المنتجات المعدنية إلى ٤,١ مليار درهم خلال النصف الأول عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٣,٦ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وارتفعت كذلك صادرات الدولة من منتجات الأغذية حيث وصلت إلى ٣,٨ مليار درهم خلال النصف الأول عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٣,٧ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ الأمر الذي يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد وتنوع السلع الوطنية والمقدرة التنافسية للوصول إلى الأسواق الخارجية وما يزيد من أهمية هذه النتائج أنها تحققت رغم تداعيات الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات.

وبشأن السلع المعاد تصديرها أوضح التقرير أن قيمتها بلغت نحو / ١٢١,٤ مليار درهم خلال النصف الأول عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٢٢,٥ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وبهذه القيمة تكون قيمة المعاد تصديره قد انخفضت بنسبة مقدارها ٠,٩ بالمائة ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة المعاد تصديره من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد إلى ٤٦,٧ مليار درهم خلال النصف الأول عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٤٨,٤ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وكذلك انخفاض قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها إلى ٢٨,١ مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٨,٩ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ بينما ارتفعت قيمة إعادة التصدير من معدات النقل إلى ٢٠,٣ مليار درهم مقارنة ب ١٧,٩ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣.

وأكد التقرير أن مختلف الدول تسعى إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين سواء على مستوى الواردات أو الصادرات وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر المهم لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقا لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع.

وحسب بيانات النصف الأول من عام ٢٠١٤ بلغت قيمة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي ٤٨,٥ مليار درهم وشكلت ٩,٢ بالمائة من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي مقابل ٥١,٧ مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٣ وبنسبة انخفاض مقدارها ٦,٣ بالمائة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٣ .

وتركزت قيمة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي لتأتي المملكة العربية السعودية في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم التجارة السلعية غير النفطية الكلية وبقيمة إجمالية مقدارها ١٧,٤ مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل ١٩,٧ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وبنسبه انخفاض مقدارها ١١,٧ بالمائة تليها في المرتبة الثانية سلطنة عمان حيث بلغت قيمة التبادل التجاري ما مقداره ١٣,٢ مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل ١٣,٨ مليار درهم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣ وبنسبة انخفاض مقدارها ٤,٣ بالمائة تلتهما حسب الترتيب كل من الكويت وقطر والبحرين وبقيمة ٧,٢مليار درهم و٦,٤ ثم ٤,٣ مليار درهم على التوالي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ .

وبلغ إجمالي التجارة غير النفطية المباشرة بدولة الأمارات العربية المتحدة / ٥٢٤,٧ / مليار درهم بينما إجمالي تجارة المناطق الحرة في الدولة / ٢٦٩,٦ / مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م .

وكشفت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك ارتفاع إجمالي تجارة المناطق الحرة في دولة الإمارات من حيث القيمة بنسبة سبعة في المائة إلى / ٢٦٩,٦ / مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة مع /٢٥٠,٩ / مليار درهم في النصف الأول من عام ٢٠١٣ .

وارتفع إجمالي تجارة المناطق الحرة في دولة الإمارات من حيث القيمة بنسبة سبعة في المائة إلى / ٢٦٩,٦ / مليار درهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنة مع /٢٥٠,٩ / مليار درهم في النصف الأول من عام ٢٠١٣ .

وبلغت حصة الواردات من إجمالي تجارة المناطق الحرة / ١٥٢ / مليار درهم في النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل / ١٣٧,٦ / مليار درهم في النصف الأول من العام السابق بنسبة زيادة / ١٠/ في المائة في حين بلغت قيمة الصادرات حوالي/ ١١,٣/ مليار درهم وقيمة إعادة التصدير/ ١٠٦,٣/ مليار درهم بزيادة خمسة في المائة عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ إجمالي حجم تجارة المناطق الحرة في دولة الأمارات من حيث الوزن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ حوالي / ١٦ / مليون طن بنمو نسبته / ٢٧ / في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق منها / ١١,٢ / مليون طن وزن الواردات و/ ١,١ / مليون طن وزن الصادرات و/ ٣,٧ / مليون طن وزن إعادة التصدير.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الخارج خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠١٣ التي بلغت نحو/ ٢٢٣ / مليار درهم.

واستقطبت حتى نهاية عام ٢٠١٣ استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة / ١٠٥,٥ / مليار دولار لتتبوأ بذلك المرتبة الثانية عربيا بين الدول الأكثر جذبا لرأس المال الأجنبي في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" للاستثمار العالمي.. كما صنف التقرير الإمارات ضمن أفضل / ٣٠ / موقعا عالميا جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتمكنت دولة الإمارات من تحقيق مراكز متقدمة في تقرير التجارة العالمي ٢٠١٥ والصادر عن منظمة التجارة العالمية حيث أعلنت المنظمة عن النتائج الدولية خلال مؤتمر صحفي عقده مدير عام المنظمة روبرتو أزيفيدو في مدينة جنيف لإطلاق تقرير المنظمة حول اتجاهات التجارة العالمية ٢٠١٥.

وحافظت دولة الإمارات ـ بموجب التقرير ـ على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحلت في المركز الـ ١٦ لقائمة الدول المصدرة للسلع وبقيت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وإفريقيا .

وتقدمت دولة الإمارات مرتبة واحدة في جانب الواردات السلعية حيث حلت في المركز الـ ١٩ لقائمة الدول المستوردة للسلع وبقيت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول العربية..وبلغت قيمة صادراتها ٣٥٩ مليار دولار وساهمت بنسبة ١,٩٪ من إجمالي صادرات العالم السلعية.

ونمت واردات الإمارات بنسبة ٤٪ وساهمت بما نسبته ١,٤٪ من إجمالي الواردات العالمية.. أما على صعيد تجارتها على مستوى دول الشرق الأوسط فقد استحوذت الإمارات على ٢٨٪ من إجمالي صادرات المنطقة وما نسبته ٣٣٪ من إجمالي وارداتها خلال ٢٠١٤

أما في جانب تجارة الخدمات فتأتي الإمارات في المرتبة ١٩ عالميا كمستورد للخدمات بقيمة بلغت ٧٢ مليار دولار وبنسبة مساهمة ١,٥٪ من إجمالي واردات العالم من الخدمات .. وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة فإن الإمارات تأتي في المرتبة ١٣.

أما في جانب صادرات الإمارات من الخدمات فقد بلغت القيمة ١٧ مليار دولار..وتأتي في المركز ٢٥ في حال التعامل مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة.

وفي المجال السياحي شهد قطاع السياحة والسفر في دولة الإمارات تطورات كبيرة عززت مكانتها على خارطة السياحة العالمية وحلت بالمركز الأول عالميا في تنافسية قطاع السياحة والسفر ضمن ستة مؤشرات شملها تقرير منتدى الاقتصاد العالمي للعام ٢٠١٣ أبرزها استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر وفعالية الترويج السياحي والأمن والاستقرار وتطور البنية التحتية وخاصة المطارات الدولية والنقل الجوي وشركات الطيران الوطنية والخدمات المساندة حيث جاءت في المرتبة الثامنة عالميا وفي المرتبة الأولى شرق أوسطيا على قائمة الدول الأكثر تطورا في قطاع السياحة والطيران وفقا لتقرير التنافسية العالمي للسفر والسياحة للعام ٢٠١٣.

وجاءت دولة الإمارات في المرتبة التاسعة في حجم الاستثمار السياحي على مؤشر مجلس السياحة والسفر العالمي الذي يصنف / ١٨١ / دولة في العالم ، وبين التقرير أن حجم استثمارات دولة الإمارات في هذا القطاع قد بلغ نحو /٩٢,٩ / مليار درهم في عام ٢٠١٣ مقارنة مع /٨٤,٣ / مليار درهم في عام ٢٠١٢ و بنسبة نمو تبلغ نحو/ ١٠ / في المائة .. وتوقع التقرير أن ترتفع نسبة النمو إلى / ٧,٢ / في المائة لتزيد حجم الاستثمارات إلى /١٠٤,٤ / مليار درهم بحلول العام ٢٠١٤ وتصل / ١٣٧,٩ / مليار درهم في عام ٢٠٢٢ .

وأوضح التقرير أن هذه الاستثمارات تتركز في إنشاء المرافق الترفيهية العالمية والمنشآت الفندقية الفاخرة وغيرها من الخدمات السياحية المساندة والجاذبة.وفي السياق ذاته أكد مجلس السياحة والسفر العالمي في تقريره أن دولة الإمارات تستحوذ على النسبة الأعلى من الاستثمارات في التطوير السياحي على صعيد منطقة الشرق الأوسط التي بلغ حجم الاستثمارات الكلي فيها ١٤٩,١ مليار درهم في العام ٢٠١٢.

فقد بلغ عدد السياح الذين زاروا دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة سياحية مفضلة في العام ٢٠١٢ م (١١،٢) مليون سائح ومن المتوقع أن ينمو هذا العدد باضطراد ليصل إلى / ١٨,٨ / مليون سائح في العام ٢٠٢٢م ..وقد بلغ إجمالي إنفاق السياح داخل الدولة ١١١ مليار درهم.. ويتوقع أن يصل إلى/ ١١٣,٨/ مليار درهم بحلول عام ٢٠٢٢.

تجدر الإشارة إلى أن المساهمة الإجمالية لقطاع الطيران والسياحة بالقطاع الوطني بدولة الأمارات العربية المتحدة يبلغ / ١٥٠ / مليار درهم أي ما يعادل / ١٥ / في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الرابعة عالميا في البنية التحتية السياحية والأولى في بنية الطيران وقطاع النقل الجوي وتربعت على عرش السياحة في المنطقة واستقطبت فنادق الدولة في العام الماضي نحو / ١٥ / مليون سائح ونزيل من الدول الخليجية والعربية ومختلف دول العالم.

وأسهمت صناعة المعارض والمؤتمرات والفعاليات الأخرى التي تميزت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في جعلها مركز جذب سياحي وتجاري عالمي ، وانضمت لعضوية منظمة السياحة العالمية.. وأودعت رسميا في ٢ مايو ٢٠١٣ وثيقة انضمامها لدى الإدارة التقنية للمنظمات الدولية في وزارة الخارجية الإسبانية كونها الجهة المودعة للنظام الأساسي للمنظمة حيث تم بذلك التصديق على الإيداع وقبوله ودخوله حيز التنفيذ.

وتشكل صناعة النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة عصب الاقتصاد وتقوم سياستها في هذا المجال على الاستغلال الأمثل المستدام للنفط والغاز بما يحفظ للأجيال المتعاقبة نصيبها في هذه السلعة الناضبة.

وخصصت مجموعة شركة بترول أبوظبي الوطنية نحو / ٢٦٠ / مليار درهم للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات خلال الأعوام العشرة المقبلة لتنفيذ مجموعة من المشاريع التطويرية لزيادة إنتاج النفط إلى/ ٣,٥ / مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٧ من / ٢,٥ / مليون برميل حاليا..كما يتوقع أن يرتفع إنتاجها من الغاز إلى/ ٧,٥ / مليار قدم مكعب من ستة مليارات حاليا..وتحتل دولة الإمارات المركز الثالث في احتياطي النفط في العالم ويصل إلى / ٩٨ / مليار برميل فيما تعتبر خامس دولة في إنتاج الغاز الطبيعي ويبلغ احتياطيها منه نحو ستة تريليونات قدم مكعب.

وتواصل دولة الإمارات جهودها في تنفيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة وخاصة في قطاعات الطاقة والنقل والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكك الحديدية و/المترو/ والمواصلات والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من مشاريع البنية الأساسية المتكاملة.

وتجاوزت الاستثمارات لتطوير البنية والمرافق الخدمية في جميع مناطق دولة الأمارات / ٢٧ / مليار درهم بهدف دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق لتواكب ما شهدته دولة الإمارات من تطور حضاري وعمراني وذلك انطلاقا من رؤية بأن هذا التطور لا يمكن أن يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة منه دون توفير بنية تحتية تتوافق معه وتدعمه.

وتصدرت شركات الطيران الوطنية الرئيسية الخمس بدولة الإمارات العربية المتحدة وهي / طيران الاتحاد / و/ طيران الإمارات / و/ العربية / و/ فلاي دبي / و/ شركة طيران رأس الخيمة / قائمة أفضل / ٥٠ / شركة طيران في العالم من حيث حركة المسافرين والشحن الدوليين من دولة المقر من بين / ٢٤٠ / شركة طيران في / ١٢٠ / دولة حول العالم وذلك وفقا لتقرير إحصائيات النقل الجوي / واتس / ومؤشرات الأداء الرئيسية لاتحاد النقل الجوي / اياتا / كما تصدرت الدولة من حيث إجمالي عدد المسافرين عبر مطاراتها للعام الرابع على التوالي بنحو / ٩٢ / مليون مسافر في نهاية عام ٢٠١٣ فيما تبوأ مطار دبي الدولي المركز الثاني على قائمة أكثر مطارات العالم حركة بأعداد المسافرين.

ويعد حجم أسطول الناقلات الوطنية الخمس أكبر أسطول في مجال الطيران المدني بالشرق الأوسط يضم أحدث مجموعة من الطائرات في العالم.

وأكدت الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الأمارات نمو أسطول شركات الطيران الوطنية بنسبة ١٣ في المائة حتى العام ٢٠٢٠ لتصل / ٧٢٨ / طائرة مقارنة بنحو/ ١٥٧ / طائرة مسجلة فقط في عام ٢٠٠٧.

وفي مجال حركة النقل للمترو تعد دبي أول مدينة خليجية تستخدم شبكة متكاملة لخطوط /المترو/ وصلت تكلفة مراحلها الحالية / ٢٩ / مليار درهم وبطول / ٧٥ / كيلومترا و /٤٧ / محطة من الخطوط الخضراء والحمراء بينها ست محطات تحت الأرض..وقد تجاوز عدد مستخدمي / المترو / منذ افتتاحه في التاسع من سبتمبر ٢٠٠٩ وحتى ٨ سبتمبر ٢٠١٤ أكثر من نصف مليار راكب.

وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربيا باستحواذها على العدد الأكبر من المناطق الاقتصادية الحرة من بين ١٩ دولة بحسب تقرير أطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات /ضمان/ ، ويوجد بدولة الإمارات أكثر من / ٣٠ / منطقة حرة إضافة إلى تسعة مناطق أخرى قيد التخطيط.

وركزت الميزانية الاتحادية للعام ٢٠١٥ على قطاع التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية الذي خصص له مبلغ / ٢٤ / مليار درهم وبنسبة / ٤٩ / في المائة من إجمالي الميزانية..كما يركز مشروع الميزانية بشكل كبير على توظيف الموارد المالية بصورة مستدامة لخدمة المواطنين وتوفير أفضل الخدمات والرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية.

وفي مجال التعليم أولت دولة الأمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرة لتوفير أفضل المعايير التعليمية العالمية فقد اعتمد لوزارة التربية والتعليم في الميزانية العامة الجديدة أكثر من خمسة مليارات و/ ٩٠٥ / ملايين درهم .. كما اعتمد لميزانية التعليم العالي والبحث العلمي / ٤٧٨ / مليونا و/ ٣٩ / ألف درهم..توافقا مع استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وخطط ابتعاث الطلبة المواطنين خارج الدولة .. وذلك عدا الميزانيات المستقلة للمؤسسات التعليمية العليا التي تتبع الوزارة وهي جامعة الإمارات وكليات التقنية العليا وجامعة زايد والتي يبلغ إجمالي ميزانياتها /٣,٠٤٨ / مليار درهم.

فقد وصل عدد المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي /٢٠١٤ / ٢٠١٥ / إلى / ١٤٠٠ / مدرسة تضم نحو / ٩٧٠ / ألف طالب وطالبة في جميع المراحل الدراسية مقارنة مع / ٧٤ / مدرسة فقط كانت تستوعب / ١٢ / ألفا و/ ٨٠٠ / طالب وطالبة عند قيام الاتحاد في العام الدراسي /١٩٧٢/٧١/.. وشهدت مسيرة التعليم تحولات مهمة نحو التطوير والتحديث وصولا إلى نظام تعليمي